The Role of the External Auditor in Auditing Electronic Payment Operations / An Applied Study in a Sample of Electronic Payment Companies Operating in Iraq

Rimah Aqeel Hadi
Central Bank of Iraq / Baghdad
rammah.hadi2206m@coadec.uobaghdad.edu.iq

Assist. Prof. Dr. Mohammed Abdullah Ibrahim
Higher Institute of Accounting and Financial Studies / University of Baghdad
mohamed.ibrahim@coadec.uobaghdad.edu.iq

Received:25/7/2024 Accepted: 1/9/2024 Published:30/6/2025

Abstract

The research seeks to demonstrate the role of the external auditor in auditing electronic payment operations through an applied study in a sample of electronic payment companies operating in Iraq. To achieve the research objective, the deductive and inductive approaches were adopted, and the checklist was used as a tool for collecting data, as (329) checklists were distributed to a sample of individuals working in the electronic payment companies that are the subject of the research. The research concluded that there is an effective role for the external auditor in auditing electronic payment companies operating in Iraq. The research recommends that electronic payment companies provide special courses and workshops to raise the efficiency of the work staff and increase awareness of using electronic payment systems.

Keywords: External Auditor, Electronic Payment.

دور المدقق الخارجي في تدقيق عمليات الدفع الالكتروني / دراسة تطبيقية في عينة من شركات الدفع الالكتروني العاملة في العراق

رماح عقيل هادي
البنك المركزي العراقي / بغداد

أ.م.د. محمد عبدالله إبراهيم العزاوي
المعهد العالي للدراسات المالية والمحاسبية / جامعة بغداد

المستخلص

يســـعى البحث إلى بيان دور المدقق الخارجي في تدقيق عمليات الدفع الالكتروني من خلال دراســـة تطبيقية في عينة من شـــركات الدفع الالكتروني العاملة في العراق، ولتحقيق هدف البحث تمَّ إعداد اســـتمارة الفحص كأداة لجمع البيانات، إذ تمَّ توزيع (٦٥) استمارة على شركات التدقيق الخارجية، ووزعت (٣٢٩) استمارة على شركات الدفع الالكتروني، وتوصل البحث إلى وجود دور فعال للمدقق الخارجي في تدقيق شـركات الدفع الالكتروني العاملة في العراق، ويوصـي البحث بضـرورة قيام شـركات الدفع الالكتروني بتوفير الدورات وورش العمل الخاصة لرفع كفاءة كادر العمل وزيادة الوعي باستخدام أنظمة الدفع الالكتروني.

الكلمات المفتاحية: المدقق الخارجي، الدفع الالكتروني.

المقدمة: Introduction

إن مهنة المدقق الخارجي تتمتع بأهمية بالغة وخصوصاً أن التقدم التكنولوجي أصبح إلزاماً على مهنة التدقيق أن تواكب هذا التقدم في ظل بيئة الدفع الالكتروني، أي في بيئة تفتقر في أغلب مراحلها إلى التوثيق المســتندي الورقي التقليدي، فكان لابدَّ لمهنة التدقيق من أن تتطور لتواكب هذا النوع الجديد من عمليات الدفع الالكتروني، لذا جاء البحث لبيان دور المدقق الخارجي في تدقيق عينة من شـــركات الدفع الالكتروني العاملة في العراق وهم كل من شـــركات (محفظة العراق لخدمات الدفع والتســـديد المالي عبر الهاتف النقال والانترنت، العرب للدفع الالكتروني، بوابة العراق الالكترونية للخدمات المالية، التبادل للدفع الالكتروني والتقنيات المالية المحدودة، الأموال لخدمات الصيرفة الالكترونية، العالمية للبطاقة الذكية، أربيا العراق للتقنيات المعلوماتية والدفع الالكتروني، بوابة عشـــتار للنظم وخدمات الدفع الالكتروني)، وقســـم البحث إلى أربعة محاور، تناول الأول منها منهجية البحث، وجاء المحور الثاني ليقدم إطاراً نظرياً لمتغيرات البحث (المدقق الخارجي، الدفع الالكتروني)، وعرض المحور الثالث الإطار العملي للبحث من

خلال التعريف بمجتمع البحث ووصف عينتهِ، بالإضافة إلى تحليل نتائج استمارة الفحص (Check List)، وإختبار فرضية البحث، وانتهى البحث بالمحور الرابع الذي قدَّم بعض الاستنتاجات التي توصل إليها الباحثان، فضلاً عن التوصيات التي يراها الباحثان ضرورية للميدان المبحوث.

١. منهجية البحث

١-١ مشكلة البحث:- يُعد الدفع الالكتروني ظاهرة حديثة في المجتمع العراقي، هذهِ العملية التي تمت بمبادرة من البنك المركزي العراقي لغرض مواكبة متطلبات الأسواق العالمية وتنظيم العمليات المصرفية والسيطرة على السيولة النقدية وتقليل الهدر والفساد، ولغرض السيطرة على العمليات المعقدة والحديثة على البيئة العراقية لابدَّ من إيجاد دور للمدقق في تحقيق ذلك، ومن هنا تنبثق مشكلة البحث في التساؤلات الآتية:

١-١-١ هل هناك تصور واضح للمدقق عن عمليات الدفع الالكتروني؟

١-١-٢ هل يوجد دور للمدقق الخارجي في تدقيق عمليات الدفع الالكتروني؟

١-٢ أهمية البحث:- تبرز أهمية البحث بتسليط الضوء على موضوع مهم وهو يتعلق بالدفع الالكتروني، الذي يُعد من الركائز الأساسية لتنظيم عمليات التبادل التجاري وغير التجاري ويساعد في النمو الاقتصادي في البلد، ويحاول هذا البحث بيان الدور الذي يلعبهُ المدقق الخارجي في تدقيق عمليات الدفع الالكتروني لتعزيز وتحسين الخدمات المصرفية الالكترونية المُقدَّمة للزبائن والحد من مخاطر الدفع الالكتروني.

١-٣ أهداف البحث:- يسعى البحث إلى بيان دور المدقق الخارجي في تدقيق عمليات الدفع الالكتروني، بالإضافة إلى تقديم تأطير نظري للمدقق وعمليات الدفع الالكتروني، فضلاً عن قياس دور المدقق الخارجي في تدقيق شركات الدفع الالكتروني العاملة في العراق، بالإضافة إلى التوصل لمجموعة من الاستنتاجات وتقديم بعض التوصيات التي من شأنها زيادة كفاءة وفاعلية هذهِ الشركات.

١-٤ فرضية البحث:- اعتمد البحث على فرضية مفادها بأنهُ (يوجد دور للمدقق الخارجي في تدقيق عمليات الدفع الالكتروني).

١-٥ منهج البحث:- اعتمد الباحثان المنهجين الاستنباطي والاستقرائي، إذ تمَّ توظيف المنهج الاستنباطي من خلال دراسة الأدبيات ذات الصلة بموضوع البحث، أما بالنسبة للإطار العملي فقد تمَّ اعتماد المنهج الاستقرائي.

١-٦ أساليب جمع البيانات والمعلومات:-

اعتمد الباحثان في إعدادهما للبحث الحالي فيما يتعلق بتغطية الإطار النظري على استخدام ما أتيح لهما من مصادر عربية وأجنبية، أما فيما يخص الإطار العملي فقد استخدم قائمة فحص (Check List) لقياس دور المدقق الخارجي في تدقيق عمليات الدفع الالكتروني.

١-٧ حدود البحث :- تمثلت حدود البحث مكانياً بعينة من شركات الدفع الالكتروني العاملة في العراق، أما حدود البحث زمنياً فقد إمتدت للمدة من ٢٠٢٤/٣/١ ولغاية ٢٠٢٤/٧/٣١

٢. الإطار النظري للبحث

٢-١ مفهوم المدقق الخارجي :- إن استخدام البيانات المالية لا يقتصر فقط على أصحاب رأس مال الشركة ولكن أيضاً من قبل أصحاب المصلحة مثل الحكومة والدائنين والموردين وموظفي الشركة وغيرهم، ولكي تكون إدارة الشركة قادرة على تلبية احتياجاتهم فمن الضروري أن يكون لدينا تقرير مالي موثوق بهِ، لذلك تحتاج إدارة الشركة إلى خدمات طرف ثالث مستقل لأداء مهمة تقديم قوائم مالية موثوقة، ومن ناحية أخرى يحتاج أصحاب المصلحة إلى خدمات طرف ثالث لكسب الثقة بأن البيانات المالية المُقدَّمة من قبلهم يمكن الاعتماد عليها في اتخاذ القرار الملائم (Lanny & Utami, 2023: 101).

كذلك يحتاج المشرفون على الشركات إلى بيانات دورية عن سير العمل داخل الشركة للتأكد من حُسن استخدام الموارد المادية واتخاذ القرارات التي تهدف إلى تصحيح الانحرافات أو الأخطاء التي تحدث أثناء تنفيذ أنشطة الشركة، وكذلك التأكد من سلامة البيانات المالية وأنها تمثل وبعدالة المركز المالي ونتائج نشاطهِ وفقاً للمبادئ المحاسبية المتعارف عليها، لذلك ظهرت الحاجة لوجود

مدقق خارجي مستقل يقوم باختبار هذهِ البيانات وإعداد تقرير عنها، ومن أجل تكوين رأي حول القوائم المالية، يهدف المدقق إلى الحصول على تأكيد مقبول فيما إذا كانت المعلومات الواردة في السجلات المحاسبية ومصادر المعلومات الأخرى موثوقة وكافية لإعداد القوائم المالية على أساسها، حيث أن رأي المدقق الخارجي يساعد على تعزيز الثقة في القوائم المالية ومن ثمَّ فإن استقلالية المدقق الخارجي تمثل حجر الزاوية في ممارسة مهنة الرقابة والتدقيق (Hasan, *et.al.*, 2023).

ويمكن تعريف المدقق الخارجي على أنهُ شخص يمارس مهنة التدقيق كعضو في مكتب أو شركة تدقيق مرخصة تقوم بتقديم خدمات مهنية، ويشترط في العضو الممارس لهذهِ المهنة توافر القواعد العامة للتدقيق المتعارف عليها ومتعلقة بشخص المدقق وفي التأهيل العلمي المناسب، وتدريب المهني المحدد، والكفاءة المهنية المتعلقة بالاستقلال والحياد، بالإضافة إلى بذل العناية المهنية المناسبة والكافية، ويقوم المدقق بعملية التدقيق المالي وفقاً لمعايير التدقيق الدولية المتعارف عليها (جيلالي ومحمد، ٢٠٢٣: ٥).

كما يشار إلى المدقق الخارجي على أنهُ شخص فني مستقل وخبير مهني محايد، لا يخضع لسلطان أي سلطة إدارية بالشركة، وتنحصر مهمتهُ في فحص ما إحتوتهُ القوائم المالية من بيانات للتأكد من صحتها، وإبداء الرأي فيما إذا كانت القوائم تظهر بصدق نتيجة أعمال الشركة عن الفترة المالية المعينة، وتبين بعدالة حقيقة المركز المالي في نهاية تلك الفترة، والهدف الأول لعمل المدقق هو الخروج برأي فني محايد حول عدالة القوائم المالية لشركة ومطابقة ما تحويهِ تلك القوائم من بيانات في السجلات والدفاتر والتي هي مسؤولية الإدارة بالدرجة الأولى وهو ما يتفق مع المبادئ والأصول المحاسبية الدولية (فرح وبلقاسم، ٢٠٢٣: ٤٨-٤٩).

ويعبر عن المدقق الخارجي على أنهُ الشخص الذي يقدم أدلة تدعم موثوقية مسار عمل الشركة والأساليب المحاسبية التي وضعتها الشركة لتجنب الأخطاء والاحتيال، كما يقوم بفحص البيانات المالية للتأكد من دقتها ويؤكد أن الشركة تلتزم باللوائح والقوانين المالية ذات الصلة التي توجه المعاملات المالية والمحاسبية والمحاسبية (Okechukwu & Ene, 2023: 2).

٢-٢ أهمية المدقق الخارجي:- يعتبر التدقيق مهماً بالنسبة للمستثمرين وأصحاب الأموال الذين يتميزون باستخدامهم للقوائم المالية في إتخاذ القرارات، ومن المستفيدين من التدقيق الخارجي تجد كل من المؤسسات، المساهمون وملاك المؤسسة، الدائنون والهيئات الحكومية وإدارة الضرائب، وعليهِ يمكن الوقوف على أهمية المدقق الخارجي من خلال النقاط الآتية: (قزيز وسقراوي، ٢٠٢٠: ٨-٩)

٢-٢-١ يدعم المدقق الخارجي مصداقية التقارير المالية والغرض كونهُ طرف مستقل يعبر عن رأي فني محايد حول البيانات المالية للوحدة الاقتصادية ويقوم بتقييم ما إذا كانت البيانات المالية مُعدة من جميع النواحي الجوهرية وفقاً لإطار التقرير المالي المنطبق وما إذا كانت تعرض الوضع المالي للوحدة الاقتصادية بشكل عادل، ويلعب المدقق الخارجي دور حاسم في الحفاظ على ثقة السوق في البيانات المالية المبلغ عنها (Mohlala, *et.al.*, 2018: 6).

٢-٢-٢ يقوم المدقق الخارجي بتوصيل نتائج التدقيق للأطراف المعنية ويتحقق هذا الاتصال من خلال التقرير الذي يُعدَّهُ المدقق في أية عملية التدقيق والذي يقوم فيهِ بتقييم القوائم المالية المُعدَّة من قبل إدارة الوحدة الاقتصادية في ضوء تماشيها مع المعايير الموضوعية وهي مبادئ المحاسبة المقبولة قبولاً عاماً أو أي معايير محاسبية معتمدة.

٢-٢-٣ العمل على زيادة الثقة والتأكد من سلامة المعلومات وكفايتها حتى يتسنى لمستخدمها إتخاذ أنجع القرارات وتخفيض مخاطر إتخاذ القرارات غير السليمة.

٢-٣ مفهوم الدفع الالكتروني: إن مفهوم الدفع الالكتروني هو مصطلح واسع جداً يجمع بين طياتهِ كل أدوات الدفع الالكتروني التي تستخدم فيها التكنولوجيا المتقدمة للوفاء، مثل التحويل الالكتروني للأموال، شيك الكتروني، الدفع بالبطاقات الالكترونية مثل بطاقات الائتمان أو الدفع بالنقود الالكترونية، وأن أنظمة الدفع تعبر عن مجموعة من المؤسسات والتنظيمات والقواعد والأدوات التي تتم عن طريقها عملية الدفع، ما بين الوحدات الاقتصادية من أجل تسوية إلتزاماتهم في التعاملات المالية والمبادلات التجارية (محمد وعبدالكريم، ٢٠٢٣: ٥٧)، إذ يعرف الدفع الالكتروني على أنهُ تبادل لقيمة الدفع الالكتروني من المشتري إلى البائع عن طريق قناة دفع عبر الانترنت تسمح للزبائن بالوصول عن بُعد والتعامل مع حساباتهم المالية والتبادل عبر نظام الكتروني Khan, *et.al.*, 2017: 258). ويشار إلى الدفع الالكتروني بأنهُ تحويل قيمة الدفع الالكتروني من الدافع إلى المتلقي من خلال آلية الدفع

الالكتروني، تأتي خدمة الدفع الالكتروني مع واجهة مستخدم على شبكة الانترنت تتيح للعملاء الوصول إلى حساباتهم المصرفية ومعاملاتهم وإدارتها عن بُعد (Fatonah, *et.al.*, 2018: 2).

كما يعبر عن الدفع الالكتروني على أنهُ قيمة نقدية مخزونة بطريقة الكترونية على وسيلة الكترونية مثل بطاقة أو ذاكرة حاسبة ومقبولة بوصفها وسيلة للدفع من متعهدين غير المؤسسة التي أصدرتها، لاستخدامها بوصفها بديلاً للعملات الورقية، من أجل إحداث تحويلات الكترونية ذات قيمة محددة (الكرافي والجويجاتي، ٢٠٢٣: ٥).

٢-٤ مزايا الدفع الالكتروني

تتمثل بالآتي:

٢-٤-١ أدى الدفع الالكتروني إلى إنجاز المعاملات المالية ذات القيمة العالية، والمنخفضة بسرعة، وبأمان، وبشفافية تسهيل طرائق الدفع والتحويل، والسداد؛ لتلبية إحتياجات السوق الحالية والمستقبلية والإفادة من التقنية، وذلك بزيادة الدقة والكفاءة للعمليات المصرفية المختلفة مؤسسة النقد (محمد وعبدالرحمن، ٢٠٢٢: ١٦٥).

٢-٤-٢ إن استخدام وسائل الدفع الالكتروني قد خفض نفقات البنك المركزي في طباعة النقود الورقية ومن جانب آخر فإن استخدام هذهِ الوسائل يقلل من التسرب النقدي خارج النظام المصرفي، مما يعني زيادة قدرة البنوك التجارية على تقديم قروض أكبر (الطفيلي، ٢٠٢٣: ٣١).

٢-٤-٣ سهولة إجراء المعاملات المالية هي أكبر حافز على الانتقال إلى التكنولوجيا الرقمية، إذ لا تحتاج بعد الآن إلى حمل حزم من النقود أو البطاقات البلاستيكية أو حتى الاستعداد لسحب الصراف الآلي كما أنهُ خيار أكثر أماناً وأسهل إنفاقاً عندما تكون مسافراً (Sujith & Julie, 2017: 6941).

٢-٤-٤ تؤدي عمليات الدفع الالكتروني كبنى تحتية دور محوري في سريان الأموال في جميع مفاصل الاقتصاد، وإن عدم وجود التقنيات الحديثة والبرامج سوف تعيق سريان الأموال وأن الأنشطة في الأسواق المالية تكون مشلولة، مما يجعل كل الأموال بين المصارف تموت وتتوقف، ويمكن أن نستنتج أن نظم الدفع كالبنى التحتية تدعم جميع الأنشطة الاقتصادية ولا سيما الأنشطة التجارية والمعاملات المالية، وإن حماية وفاعلية أنظمة المدفوعات الالكترونية هي المهمة التقنية التي تدعم وظائف الأسواق المالية والنظام المالي (الحسيني، ٢٠١٩: ٢٣).

٢-٥ عيوب الدفع الالكتروني :- يتفق معظم الباحثين على وجود نقاط ضعف في عمليات الدفع الالكتروني ومنها: (Dhawale & Pawar, 2023: 94)

٢-٥-١ على الرغم من إتخاذ تدابير صارمة من خلال التشفير أثناء إجراءات الدفع الالكتروني لأنها لا تزال عرضة للتهديدات الأمنية، ويزداد الأمر صعوبة عندما يتم إختراق النظام مما قد يؤدي إلى تسرب جميع البيانات السرية ومعلومات حاملها ويتمكن المخترق من سرقة جميع الأموال.

٢-٥-٢ إن جميع المعلومات الخاصة بالمعاملة مثل المبلغ والوقت ومعلومات المستخدم يتم تخزينها في قاعدة بيانات النظام، لذلك حتى لو تمَّ استخدام البرامج المحمية بشكل صحيح فقد يتم اكتشاف عن هذهِ المعلومات من قبل القراصنة أو يمكن لغسل الأموال، ونتيجةً لذلك لا يثق العديد من المستخدمين في استخدام أنظمة الدفع الالكتروني.

٢-٥-٣ لا يتم تنسيق أنظمة الدفع الالكتروني مع بعضها البعض لأنها تعمل على أساس عالمي فقد لا تكون طريقة الدفع متاحة داخل بلد ما، بينما قد يحصل العميل على خيار من بلد آخر تنشأ المشكلة عندما يحاول النظام تحويل عملة الحسابات المصرفية المختلفة.

٢-٦ شروط منح الترخيص لشركات الدفع الالكتروني :- أهم الأمور التي ينبغي على المدقق الأخذ بها عند تدقيق عمليات الدفع الالكتروني هو الترخيص الممنوح لشركات الدفع الالكتروني لإعتبارهِ حجر الأساس لتقديم خدمات آمنة وفعالة لزبائن وحماية حقوقهم وتتمثل الشروط بالآتي: (نظام خدمات الدفع الالكتروني للأموال رقم (٢) لسنة ٢٠٢٤)

٢-٦-١ يقدم طلب الترخيص للبنك المركزي وفقاً للنموذج المعتمد لديهِ مستوفياً المستندات والمرفقات المطلوبة، ويجوز للبنك المركزي طلب معلومات أو بيانات إضافية في أي مرحلة من مراحل تقديم الطلب ويجب على مقدم الطلب تزويد البنك المركزي بما يطلبهُ، يبت مجلس إدارة البنك المركزي في الطلب خلال (٩٠) يوم عمل من تاريخ تقديمهِ بالقبول أو الرفض في حال عدم تحقيق متطلبات البنك المركزي، وللبنك المركزي تمديد المدة لفترة مماثلة للدراسة، ويجب أن يتضمن طلب منح الترخيص ما يلي:

٢-٦-٢ نسخة من شهادة تأسيس الشركة وعقد تأسيسها ومحضر تعيين المدير المفوض لها مصدقاً من دائرة تسجيل الشركات.

٢-٦-٣ إسم الشركة وعنوانها.

٢-٦-٤ إسم المدير المفوض للشركة وأسماء المؤسسين والمساهمين وجنسياتهم وعناوينهم الدائمية وسيرتهم الذاتية.

٢-٦-٥ سند ملكية أو عقد إيجار المبنى المتخذ مقراً للشركة.

٢-٦-٦ رأس المال الشركة الذي يحددهُ البنك المركزي.

٢-٦-٧ الملاءة المالية لتقديم الخدمات تقديماً مستمراً وفاعلاً.

٢-٦-٨ الخبرة في مجالات الدفع الالكتروني وخدماتهِ.

٢-٦-٩ أهداف الشركة.

٢-٦-١٠ دراسة جدوى شاملة لثلاث سنوات على الأقل وبما يتلاءم مع الأطر والمعايير وأفضل الممارسات المعتمدة.

٣. الإطار العملي للبحث

٣-١ وصف مجتمع البحث وعينتهِ :- يتمثل مجتمع البحث بشركات التدقيق الخارجية، بالإضافة إلى شركات الدفع الالكتروني العاملة في العراق، أما عينة البحث فتمثلت بـــ (٥) شركات تدقيق خارجية وهم كل من (فرقد السلمان وشركاؤهُ، عادل إسماعيل حسن الشيبي وشركاؤهُ، مصطفى فؤاد عباس وشركاؤهُ، عادل الحسون وشركاؤهُ، حسيب كاظم جويد وشركاؤهُ)، وتمَّ أخذ (٨) شركات دفع الكتروني كعينة للبحث متمثلة بـــ (محفظة العراق لخدمات الدفع والتسديد المالي عبر الهاتف النقال والانترنت، العرب للدفع الالكتروني، بوابة العراق الالكترونية للخدمات المالية، التبادل للدفع الالكتروني والتقنيات المالية المحدودة، الأموال لخدمات الصيرفة الالكترونية، العالمية للبطاقة الذكية، أريبا العراق للتقنيات المعلوماتية والدفع الالكتروني، بوابة عشتار للنظم وخدمات الدفع الالكتروني) ، واستخدمت استمارة فحص (Check List) كأداة لجمع البيانات المطلوبة للبحث، إذ تمَّ توزيع (٦٥) استمارة على شركات التدقيق الخارجية، ووزعت (٣٢٩) استمارة على شركات الدفع الالكتروني، وندرج أدناه وصف أفراد عينة البحث لشركات التدقيق الخارجية وشركات الدفع الالكتروني والموضحة بالجدول (١) و (٢) على التوالي وكالآتي:

٣-١-١ النوع الاجتماعي: إن الغالبية العظمى من أفراد العينة هم من الذكور، إذ بلغ عددهم (٥٧) من مجموع عينة البحث والبالغ (٦٥) أي بنسبة (٨٧,٧٪)، في حين بلغ عدد الإناث (٨) أي بنسبة (١٢,٣٪).

٣-١-٢ الفئات العمرية: إن الغالبية العظمى من أفراد العينة تتراوح أعمارهم (٣١-٤٠ سنة)، إذ بلغ عددهم (٣٠) من مجموع عينة البحث، والبالغة (٦٥) أي بنسبة (٤٦,١٪) وهي أعلى نسبة، في حين بلغ عدد أعمار عينة البحث (١٨-٣٠ سنة) (٢٨) فرد، أي بنسبة (٤٣,١٪)، وبلغت أعمار عينة البحث (٥١-٦٠ سنة) (٤) فرد أي بنسبة (٦,٢٪)، في حين بلغ عدد أعمار عينة البحث (٤١-٥٠ سنة) (٣) أي بنسبة (٤,٦٪)، وهذا يدل على أن أغلب أفراد العينة لديهم القدرة الكافية للإجابة بدقة على كافة الفقرات التي تضمنتها استمارة الفحص.

٣-١-٣ التحصيل الدراسي: إن الغالبية العظمى من أفراد العينة حاصلين على شهادة بكالوريوس، إذ بلغ عددهم (٣٣) من مجموع عينة البحث، والبالغة (٦٥)، أي بنسبة (٥٠,٨٪) وهي أعلى نسبة، في حين بلغ عدد الحاصلين على شهادة الماجستير (١١) فرد أي بنسبة (١٦,٩٪)، وبلغ عدد الحاصلين على شهادة الدكتوراه (٩) فرد أي بنسبة (١٣,٨٪)

وهي نفس عدد الأفراد الطلاب وبنفس النسبة، وبلغ عدد الحاصلين على شهادة دبلوم عالي (٦) فرد أي بنسبة (٩,٢٪)، وبلغ عدد الحاصلين على شهادة معهد (دبلوم) (١) فرد أي بنسبة (١,٥٪) من مجموع عينة البحث، وهذا يدل على أن غالبية أفراد العينة يتمتعون بثقافة جيدة ويمتلكون القدرة العلمية الكافية للإجابة على الفقرات الواردة في استمارة الفحص.

الجدول (١): سمات الأفراد المبحوثين لشركات التدقيق الخارجية

السمة	الفئة	التكرار	النسبة
النوع الاجتماعي	ذكر	٥٧	٪٨٧.٧
	انثى	٨	٪١٢.٣
	المجموع	٦٥	٪١٠٠.٠
العمر	١٨-٣٠ سنة	28	43.1%
	٣١-٤٠ سنة	30	46.1%
	٤١-٥٠ سنة	3	4.6%
	٥١-٦٠ سنة	4	6.2%
	المجموع	٦٥	٪١٠٠.٠
التحصيل الدراسي	طالب	٩	٪١٣.٨
	معهد (دبلوم)	١	٪١.٥
	بكالوريوس	٣٣	٪٥٠.٨
	دبلوم عالي	٦	٪٩.٢
	ماجستير	١١	٪١٦.٩
	دكتوراه	٩	٪١٣.٨
	المجموع	٦٥	٪١٠٠.٠

المصدر: إعداد الباحثان في ضوء نتائج استمارة الفحص.

٣-١-٤ النوع الاجتماعي: إن الغالبية العظمى من أفراد العينة هم من الذكور، إذ بلغ عددهم (١٨٧) من مجموع عينة البحث والبالغة (٣٢٩) أي بنسبة (٥٦,٨٪)، في حين بلغ عدد الإناث (١٤٢) أي بنسبة (٤٣,٢٪).

٣-١-٥ العمر: إن الغالبية العظمى من أفراد العينة تتراوح أعمارهم (٣١-٤٠ سنة)، إذ بلغ عددهم (١٥٠) من مجموع عينة البحث، والبالغة (٣٢٩) أي بنسبة (٤٥,٦٪) وهي أعلى نسبة، في حين بلغ عدد أعمار عينة البحث (١٨-٣٠ سنة)، (١٣٠) فرد، أي بنسبة (٣٩,٥٪)، وبلغ عدد عينة البحث (٤١-٥٠ سنة)، (٤٦) فرد، أي بنسبة (١٤,٠٪)، في حين بلغ عدد إعمار عينة البحث (٥١-٦٠ سنة)، (٣)، أي بنسبة (٠,٩٪)، وهذا يدل على أن أغلب أفراد العينة لديهم القدرة الكافية للإجابة بدقة على كافة الفقرات التي تضمنتها قائمة الفحص.

٣-١-٦ التحصيل الدراسي: إن الغالبية العظمى من أفراد العينة حاصلين على شهادة بكالوريوس، إذ بلغ عددهم (٣٠٨) من مجموع عينة البحث، والبالغة (٣٢٩)، أي بنسبة (٩٣,٦٪) وهي أعلى نسبة، في حين بلغ عدد الحاصلين على شهادة الماجستير (١٧) فرد، أي بنسبة (٥,٢٪)، وأخيراً بلغ عدد الحاصلين على شهادة معهد (دبلوم) (٤) فرد، أي بنسبة (١,٢٪) من مجموع عينة البحث، وهذا يدل على أن غالبية أفراد العينة يتمتعون بثقافة جيدة ويمتلكون القدرة العلمية الكافية للإجابة على الفقرات الواردة في استمارة الفحص.

الجدول (٢): سمات الأفراد المبحوثين لشركات الدفع الالكتروني

السمة	الفئة	التكرار	النسبة
النوع الاجتماعي	ذكر	١٨٧	٪٥٦.٨
	انثى	١٤٢	٪٤٣.٢
	المجموع	٣٢٩	٪١٠٠.٠
العمر	١٨-٣٠ سنة	١٣٠	٪٣٩.٥
	٣١-٤٠ سنة	١٥٠	٪٤٥.٦
	٤١-٥٠ سنة	٤٦	٪١٤.٠
	٥١-٦٠ سنة	٣	٪٠.٩
	المجموع	٣٢٩	٪١٠٠.٠

التحصيل الدراسي	دبلوم	٤	٪١.٢
	بكالوريوس	٣٠٨	٪٩٣.٦
	ماجستير	١٧	٪٥.٢
	المجموع	٣٢٩	٪١٠٠.٠

المصدر: إعداد الباحثان في ضوء نتائج قائمة الفحص.

٣-٢ تحليل نتائج استمارة الفحص (Check List) :- بغية التوصل إلى معرفة الدور الذي يلعبهُ المدقق عند قيامهِ بتدقيق شركات الدفع الالكتروني، فقد قام الباحثان بتوزيع عدد من استمارات الفحص على هذهِ الشركات، لقياس هذا الدور، ولمعرفة اتجاهات إجابات العينة تمَّ استخدام النسب والتكرارات والأوساط الحسابية والانحرافات المعيارية والأهمية النسبية، ولمعرفة التجانس بين أفراد العينة تمَّ استخدام معامل الاختلاف، وقد تمَّ استخدام مقياس (Likert) الثلاثي في تحديد إجابات الفقرات ولمعرفة مستوى الإجابة، قسم مستويات هذا المقياس إلى مايلي: وكما موضح بالجدول (٣) أدناه:

- ١.٠٠-١.٦٦ غير مطبق.
- ١.٦٧-٢.٣٣ مطبق جزئي.
- ٢.٣٤-٣.٠٠ مطبق.

الجدول (٣): وصف بنود قائمة الفحص لشركات التدقيق الخارجية

ت	الفقرات		الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الأهمية النسبية	ترتيب الأهمية	اتجاه الأهمية النسبية	نسبة التطبيق		
								مطبق	مطبق جزئياً	غير مطبق
١	يمتلك المدقق الخارجي المؤهلات العلمية العالية والكفاءة المهنية الجيدة لمساعدتهِ في تدقيق عمليات الدفع الالكتروني.		٢.١٥	٠.٧١	٧١.٧	٧	مطبق جزئي	٣٣.٨	٤٧.٧	١٨.٥
٢	يقوم المدقق الخارجي ببذل العناية المهنية اللازمة وفقاً لمعايير التدقيق الدولية للكشف عن ممارسات الاحتيال والتلاعب في عمليات الدفع الالكترونية.		٢.٠٢	٠.٨٦	٦٧.٣	٨	مطبق جزئي	٣٦.٩	٢٧.٧	٣٥.٤
٣	يمارس المدقق الخارجي حسهُ المهني لمساعدتهِ في تتبع وتحليل المسار الالكتروني لعمليات الدفع.		٢.٠١	٠.٨١	٦٧.٠	٩	مطبق جزئي	٣٣.٨	٣٣.٨	٣٢.٣
٤	استقلالية المدقق الخارجي وعدم تعرضهِ لضغوطات أثناء تأدية عملهِ تؤدي إلى مصداقية المعلومات.		٢.٨٥	٠.٤٤	٩٥.٠	٣	مطبق	٨٧.٧	٩.٢	٣.١
٥	يقوم المدقق الخارجي بتوفير المعلومات السليمة والدقيقة لمتخذي القرار الاقتصادي.		٢.٧٨	٠.٤٨	٩٢.٧	٤	مطبق	٨٩.٢	١٠.٨	٠.٠
٦	ينبغي على المدقق في نهاية العمل بإبداء رأيهُ في القوائم المالية كوحدة واحدة.		٢.٨٩	٠.٣١	٩٦.٣	٢	مطبق	٨١.٥	١٥.٤	٣.١
٧	يبين المدقق الخارجي في تقريرهُ فيما إذا قد أعدت القوائم المالية للشركة وفقاً للمبادئ المتعارف عليها.		٢.٩٢	٠.٢٧	٩٧.٣	١	مطبق	٩٢.٣	٧.٧	٠.٠
٨	يحدد المدقق في تقريرهِ ما إذا كانت هذهِ المبادئ قد طبقت بصورة ثابتة خلال الفترات السابقة.		٢.٧٤	٠.٥١	٩١.٣	٥	مطبق	٧٦.٩	٢٠.٠	٣.١
٩	يبين المدقق الخارجي بتقريرهِ وبالتفصيل جميع الحقائق التي تمَّ اكتشافها خلال عملية التدقيق دون أي ضغوطات.		٢.٦٣	٠.٥٢	٨٧.٧	٦	مطبق	٦٤.٦	٣٣.٨	١.٥

المصدر: إعداد الباحثان بالاعتماد على نتائج برنامج SPSS.

من خلال الجدول (٣) والذي يبين دور المدقق الخارجي نلاحظ الآتي:

١. بلغت قيمة الوسط الحسابي لفقرة (يمتلك المدقق الخارجي المؤهلات العلمية العالية والكفاءة المهنية الجيدة لمساعدتهِ في تدقيق عمليات الدفع الالكتروني) (٢.١٥) وهي أكبر من قيمة الوسط الفرضي، أي أن اتجاهات إجابات العينة اتجهت نحو المطبق الجزئي وبنسبة (٤٧.٧٪)، كما بلغت نسبة المطبق (٣٣.٨٪) ونسبة غير المطبق (١٨.٥٪)، وبلغت الأهمية النسبية (٧١.٧٪) وجاءت بالمرتبة السابعة، وهذا يدل على ضرورة إمتلاك المدقق شهادة في مجال المحاسبة والتدقيق وإمتلاكهِ المؤهلات العملية التي تمكنهُ من أداء العمل بكفاءة عالية.

٢. بلغت قيمة الوسط الحسابي لفقرة (يقوم المدقق الخارجي ببذل العناية المهنية اللازمة وفقاً لمعايير التدقيق الدولية للكشف عن الأخطاء والتلاعب في عمليات الدفع الالكترونية) (٢.٠٢) وهي أكبر من قيمة الوسط الفرضي، أي أن اتجاهات إجابات العينة اتجهت نحو المطبق الجزئي وبنسبة (٢٧.٧٪)، كما بلغت نسبة المطبق (٣٦.٩٪) ونسبة غير المطبق (٣٥.٤٪)، وبلغت الأهمية النسبية (٦٧.٣٪) وجاءت بالمرتبة الثامنة، وهذا يؤكد ضرورة قيام المدقق بمجموعة كافية من الإجراءات التي تمكنهُ من كشف الأخطاء والتلاعب في عمليات الدفع الالكتروني.

٣. بلغت قيمة الوسط الحسابي لفقرة (يمارس المدقق الخارجي حسهُ المهني لمساعدتهِ في تتبع وتحليل المسار الالكتروني لعمليات الدفع) (٢.٠١) وهي أكبر من قيمة الوسط الفرضي، أي أن اتجاهات إجابات العينة اتجهت نحو المطبق الجزئي وبنسبة (٣٣.٨٪)، كما بلغت نسبة المطبق (٣٣.٨٪) ونسبة غير المطبق (٣٢.٣٪)، كما بلغت الأهمية النسبية (٦٧.٠٪)، وجاءت بالمرتبة التاسعة، وهذا يؤكد على ضرورة استخدام المدقق كافة مهارتهِ وخبراتهِ في تتبع وتحليل العمليات الالكترونية.

٤. بلغت قيمة الوسط الحسابي لفقرة (استقلالية المدقق الخارجي وعدم تعرضهِ لضغوطات أثناء تأدية عملهِ تؤدي إلى مصداقية المعلومات) (٢.٨٥) وهي أكبر من قيمة الوسط الفرضي، أي أن اتجاهات إجابات العينة اتجهت نحو المطبق وبنسبة (٨٧.٧٪)، كما بلغت الأهمية النسبية (٩٥.٠٪) وجاءت بالمرتبة الثالثة، وهذا يدل على أهمية استقلالية المدقق وعدم تعرضهِ لأي ضغوط يساعد في توفير معلومات أكثر موثوقية.

٥. بلغت قيمة الوسط الحسابي لفقرة (يقوم المدقق الخارجي بتوفير المعلومات السليمة والدقيقة لمتخذي القرار الاقتصادي) (٢.٧٨) وهي أكبر من قيمة الوسط الفرضي، أي إن اتجاهات إجابات العينة اتجهت نحو المطبق وبنسبة (٨١.٥٪)، كما بلغت الأهمية النسبية (٩٢.٧٪) وجاءت بالمرتبة الرابعة، وهذا يدل على مدى أهمية المعلومات التي يصادق عليها المدقق في إتخاذ القرارات الاقتصادية.

٦. بلغت قيمة الوسط الحسابي لفقرة (ينبغي على المدقق في نهاية العمل بالتعبير عن رأيهِ في القوائم المالية كوحدة واحدة) (٢.٨٩) وهي أكبر من قيمة الوسط الفرضي، أي أن اتجاهات إجابات العينة اتجهت نحو المطبق وبنسبة (٨٩.٢٪)، كما بلغت الأهمية النسبية (٩٦.٣٪) وجاءت بالمرتبة الثانية، وهذا يؤكد على أهمية التعبير عن الرأي في القوائم المالية كوحدة واحدة يضمن للمستثمرين والمعنيين الآخرين أن المدقق قد قام بتدقيق جميع جوانب البيانات المالية بشكل شامل وأن الرأي المعبر عنهُ يعكس حالة الشركة المالية بشكل عام وليس جزءاً منها فقط هذا يساهم في تحسين جودة المعلومات المحاسبية ويزيد الثقة في التقارير المالي.

٧. بلغت قيمة الوسط الحسابي لفقرة (يبين المدقق الخارجي في تقريرهِ فيما إذا قد أعُدت القوائم المالية للشركة وفقاً للمبادئ المتعارف عليها) (٢.٩٢) وهي أكبر من قيمة الوسط الفرضي، أي أن اتجاهات إجابات العينة اتجهت نحو المطبق وبنسبة (٩٢.٣٪)، كما بلغت الأهمية النسبية (٩٧.٣٪) وجاءت بالمرتبة الأولى، وهذا يدل على ضرورة قيام الشركة بإعداد قوائمها المالية وفق المبادئ المتعارف عليها لتوفر إمكانية المقارنة بينها وهذا يساعد الأطراف المعنية في فهم الأداء المالي للشركة عبر الزمن.

٨. بلغت قيمة الوسط الحسابي لفقرة (يحدد المدقق في تقريرهِ ما إذا كانت هذهِ المبادئ قد طبقت بصورة ثابتة خلال الفترة المحاسبية) (٢.٧٤) وهي أكبر من قيمة الوسط الفرضي، أي أن اتجاهات إجابات العينة اتجهت نحو المطبق وبنسبة (٧٦.٩٪)، كما بلغت الأهمية النسبية (٩١.٣٪) وجاءت بالمرتبة الخامسة، وهذا يؤكد ضرورة بيان المدقق مدى ثبات هذهِ المبادئ، حيث يمكن للمستثمرين والمساهمين تقييم ومقارنة الأداء المالي للشركات المختلفة، هذا يساعدهم في إتخاذ قرارات مالية مستنيرة بناءً على معلومات محاسبية موثوقة ودقيقة.

٩. بلغت قيمة الوسط الحسابي لفقرة (يبين المدقق الخارجي بتقريرهِ وبالتفصيل جميع الحقائق التي تمَّ اكتشافها خلال عملية التدقيق دون أي ضغوطات) (٢.٦٣) وهي أكبر من قيمة الوسط الفرضي، أي أن اتجاهات إجابات العينة اتجهت نحو المطبق وبنسبة (٦٤.٦٪)، كما بلغت الأهمية النسبية (٨٧.٧٪) وجاءت بالمرتبة السادسة، وهذا يدل على أهمية تقرير المدقق الخارجي لأنهُ نتاج لعملية التدقيق ويجب أن يكون شفافاً وموضوعياً، ويتضمن جميع الحقائق المكتشفة خلال عملية التدقيق دون تأثير من أي ضغوطات خارجية أو داخلية.

الجدول (٤): وصف بنود قائمة الفحص لشركات الدفع الالكتروني

ت	الفقرات	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الأهمية النسبية	ترتيب الأهمية	اتجاه الأهمية النسبية	نسبة التطبيق		
							مطبق	مطبق جزئياً	غير مطبق
1	تمتلك الشركة ترخيص نافذ صادر من البنك المركزي العراقي.	2.98	0.12	99.5	1	مطبق	98.5	1.5	--
2	كفاءة نظم الدفع الالكتروني تتأثر بضعف كفاءة الأشخاص العاملين فيها.	2.64	0.49	87.9	13	مطبق	64.1	35.6	0.3
3	هناك مراجعة وتحديث التشريعات والتعليمات الخاصة بخدمات الدفع الالكتروني بشكل دوري.	2.70	0.47	90.0	10	مطبق	70.5	28.9	0.6
4	تفصل الشركة بين المهام والمسؤوليات في إدارة النظام.	2.64	0.53	87.9	13 مكرر	مطبق	66.3	31.3	2.4
5	تسهم نظم الدفع الالكتروني في تقليل الوقت اللازم لعمليات تحويل النقود والأدوات المالية.	2.71	0.47	90.5	9	مطبق	72.3	26.7	0.9
6	تسهم نظم الدفع الالكتروني في تقليل المخاطر الناجمة عن تداول النقد بالشكل التقليدي.	2.71	0.49	90.2	9 مكرر	مطبق	72.0	26.5	1.5
7	توفر الشركة الحماية المطلوبة للشبكة والأنظمة وتحديثها باستمرار لضمان عدم إلحاق الضرر بالنظام، إضافةً إلى توفير الأجهزة والبرامجيات الضرورية للحماية من الأطراف كافة.	2.77	0.48	92.2	6	مطبق	79.0	18.5	2.5
8	تمتلك الشركة موقع تعافي من الكوارث DRP وإجراءات استمرارية العمل BCP وحماية سرية العمل بحيث أنها تتمكن من الاستمرار في العمل في حال تعطل أي مكون من مكونات نظامها ويمكنها من استئناف العمل مباشرة بعد الانقطاع.	2.63	0.54	87.5	14	مطبق	65.3	32.0	2.7
9	متابعة الشركة لفحص مكونات أمن النظام والتأكد من سلامة البيانات.	2.70	0.51	89.9	10 مكرر	مطبق	72.0	25.5	2.5
10	تمتلك الشركة أنظمة فعالة لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب لتجنب العمليات المشبوهة يراعى فيهِ قانون مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب رقم (٣٩) لسنة ٢٠١٥ والتعليمات الصادرة بموجبه.	2.80	0.40	93.4	4	مطبق	80.2	19.8	--
11	تمتلك الشركة حساب تسوية أو اكثر في البنك المركزي لغرض تسوية المعاملات من خلال نظام التسوية الاجمالي الاني RTGS.	2.74	0.44	91.4	8	مطبق	74.2	25.8	--
12	تحتفظ الشركة بأموال كافية في حساب التسوية لضمان تمكين التسويات الفورية .	2.82	0.43	93.9	3	مطبق	83.6	14.6	1.8
13	تضمن الشركة أمتثال جميع أجهزة الدفع خاصتها وانضمتها مع المواصفات الفنية لنظام الدفع بالتجزئة العراقي بحيث تكون قابلة للتشغيل المتبادل مع جميع أجهزة الشركات .	2.80	0.41	93.3	4 مكرر	مطبق	80.2	19.5	0.3
14	جميع البطاقات التي تصدرها الشركة مقبولة للقيام بعمليات الشراء ومعرفة رصيد السحب النقدي من أجهزة الصراف الالي ونقاط البيع.	2.78	0.41	92.8	5	مطبق	78.4	21.6	--
15	تحتفظ الشركة بالمبالغ المتحصلة من أو لصالح المستخدم لخدماتها لتنفيذ عمليات الدفع عن طريق حساب مفتوح لدى أحد المصارف المجازة من قبل البنك المركزي.	2.71	0.50	90.5	9 مكرر	مطبق	73.6	24.3	2.1
16	تقوم الشركة بإيداع أموال الزبائن في حساب منفصل عن حساب الشركة في مصرف أو اكثر.	2.64	0.60	88.0	13 مكرر	مطبق	70.8	22.5	6.7

17	حساب إيداع أموال الزبائن المنفصل يحتوي على رصيد يساوي أو يفوق مجموع جميع أموال الزبائن.	2.65	0.52	88.2	12	مطبق	66.9	31.0	2.1
18	توجد لدى الشركة لوائح لقواعد السلوك وتنفيذها والمعاملة الجيدة التي يبديها المشارك تجاه الزبائن ومعالجة الشكوى المقدمة.	2.70	0.50	89.9	10 مكرر	مطبق	71.7	26.2	2.1
19	توجد تعليمات صادرة عن البنك المركزي العراقي لكيفية التعامل مع شكاوى الزبائن بهدف وضع الحلول اللازمة لها ومنع حدوثها مستقبلاً.	2.64	0.52	88.0	13 مكرر	مطبق	66.3	31.6	2.1
20	توجد تعليمات تلزم شركات الدفع الالكتروني بالإفصاح عن أسعار الخدمات بشكل سليم وشفاف تجاه الزبائن.	2.62	0.59	87.2	15	مطبق	67.5	26.7	5.8
21	تستحصل الشركة موافقة البنك المركزي على تعين وكلائها وتقديم قوائم بأسمائهم وأشعار البنك بأي تغيرات تطرأ عليهم.	2.47	0.67	82.2	17	مطبق	56.5	33.5	10.0
22	تتعامل الشركة مع مزود خدمة دفع أجنبي.	2.48	0.61	82.8	16	مطبق	54.4	39.5	6.1
23	تقوم الشركة بالإجراءات الفنية والإدارية لضمان سلامة الإجراءات التدقيقية لتشغيل ومراجعة الحسابات وإدارة المخاطر.	2.75	0.50	91.8	7	مطبق	78.7	18.0	3.3
24	عينت الشركة مراقب حسابات مجاز ومدرج في نشرة مراقبي الحسابات الصادرة عن مجلس مهنة مراقبة وتدقيق الحسابات لمدة تزيد على (٥) سنوات واستحصلت موافقة البنك المركزي العراقي عليهِ.	2.69	0.50	89.6	11	مطبق	70.5	27.7	1.8
25	تحتفظ الشركة بسجلات أموال الزبائن والمعاملات لمدة لاتقل عن (٥) سنوات.	2.83	0.37	94.4	2	مطبق	83.3	16.7	--
26	تصدر الشركة حسابات ختامية وفصلية مصادق عليها من مدقق خارجي.	2.78	0.46	92.6	5 مكرر	مطبق	79.6	18.6	1.8

ومن خلال الجدول (٤) أعلاه والذي يبين دور المدقق في تدقيق عمليات الدفع الالكتروني، إذ نلاحظ الآتي:

١. بلغت قيمة الوسط الحسابي لفقرة (تمتلك الشركة ترخيص نافذ صادر من البنك المركزي العراقي) (٢.٩٨) وهي أكبر من قيمة الوسط الفرضي، أي أن اتجاهات إجابات العينة اتجهت نحو المطبق وبنسبة (٩٨.٥٪)، كما بلغت الأهمية النسبية (٩٩.٥٪) وجاءت بالمرتبة الأولى، ولذالك لا يجوز تقديم خدمات الدفع الالكتروني إلا بعد ترخيص صادر من البنك المركزي العراقي.

٢. بلغت قيمة الوسط الحسابي لفقرة (كفاءة نظم الدفع الالكتروني تتأثر بضعف كفاءة الأشخاص العاملين فيها) (٢.٦٤) وهي أكبر من قيمة الوسط الفرضي، أي أن اتجاهات إجابات العينة اتجهت نحو المطبق وبنسبة (٦٤.١٪)، كما بلغت الأهمية النسبية (٨٧.٩٪) وجاءت بالمرتبة الثالثة عشر، وهذا يؤكد ضرورة تطوير مهارات فريق العمل تطويراً دورياً لضمان مواكبة التطورات التكنلوجية والتقنية في مجال الدفع الالكتروني.

٣. بلغت قيمة الوسط الحسابي لفقرة (هناك مراجعة وتحديث التشريعات والتعليمات الخاصة بخدمات الدفع الالكتروني بشكل دوري) (٢.٧٠) وهي أكبر من قيمة الوسط الفرضي، أي أن اتجاهات إجابات العينة اتجهت نحو المطبق وبنسبة (٧٠.٥٪)، كما بلغت الأهمية النسبية (٩٠.٠٪) وجاءت بالمرتبة العاشرة، وهذا يؤكد ضرورة تحديث بما يتوافق مع التطورات التكنولوجية الحديثة والتشجيع على تبني التقنيات الجديدة والمبتكرة في مجال الدفع الالكتروني.

٤. بلغت قيمة الوسط الحسابي لفقرة (تفصل الشركة بين المهام والمسؤوليات في إدارة النظام) (٢.٦٤) وهي أكبر من قيمة الوسط الفرضي، أي أن اتجاهات إجابات العينة اتجهت نحو المطبق وبنسبة (٦٦.٣٪)، كما بلغت الأهمية النسبية (٨٧.٩٪) وجاءت بالمرتبة الثالثة عشر، وهذا يدل على أهمية قيام الشركة بوضع ضوابط داخلية كافية تتضمن الفصل المناسب للواجبات داخل الهيكل التنظيمي وأن عملياتها تتم وفق حدود السياسات والسلطات والإجراءات الموثقة بوضوح.

٥. بلغت قيمة الوسط الحسابي لفقرة (تسهم نظم الدفع الالكتروني في تقليل الوقت اللازم لعمليات تحويل النقود والأدوات المالية) (٢.٧١) وهي أكبر من قيمة الوسط الفرضي، أي أن اتجاهات إجابات العينة اتجهت نحو المطبق وبنسبة (٧٢.٣٪)، كما بلغت الأهمية النسبية (٩٠.٥٪) وجاءت بالمرتبة التاسعة، وهذا يدل على أهمية أنظمة الدفع في تسهيل المعاملات المالية في جميع أنحاء البلد بدقة وبسرعة.

٦. بلغت قيمة الوسط الحسابي لفقرة (تسهم نظم الدفع الالكتروني في تقليل المخاطر الناجمة عن تداول النقد بالشكل التقليدي) (٢.٧١) وهي أكبر من قيمة الوسط الفرضي، أي أن اتجاهات إجابات العينة اتجهت نحو المطبق وبنسبة (٧٢.٠٪)، كما بلغت الأهمية النسبية (٩٠.٢٪) وجاءت بالمرتبة التاسعة، لذلك ينبغي التوجه إلى المدفوعات الالكترونية لما توفرها من مميزات.

٧. بلغت قيمة الوسط الحسابي لفقرة (توفر الشركة الحماية المطلوبة للشبكة والأنظمة وتحديثها باستمرار لضمان عدم إلحاق الضرر بالنظام، إضافةً إلى توفير الأجهزة والبرامجيات الضرورية للحماية من الأطراف كافة) (٢.٧٧) وهي أكبر من قيمة الوسط الفرضي، أي أن اتجاهات إجابات العينة اتجهت نحو المطبق وبنسبة (٧٩.٠٪)، كما بلغت الأهمية النسبية (٩٢.٢٪) وجاءت بالمرتبة السادسة، وهذا يؤكد على ضرورة مواكبة ما هو جديد من خدمات الدفع وحماية النظام وتوفير الخدمات على مدار اليوم.

٨. بلغت قيمة الوسط الحسابي لفقرة (تمتلك الشركة موقع تعافي من الكوارث DRP وإجراءات استمرارية العمل BCP وحماية سرية العمل بحيث أنها تتمكن من الاستمرار في العمل في حال تعطل أي مكون من مكونات نظامها ويمكنها من استئناف العمل مباشرة بعد الانقطاع) (٢.٦٣) وهي أكبر من قيمة الوسط الفرضي، أي أن اتجاهات إجابات العينة اتجهت نحو المطبق وبنسبة (٦٥.٣٪)، كما بلغت الأهمية النسبية (٨٧.٥٪) وجاءت بالمرتبة الرابعة عشر، وهذا يدل على ضرورة قيام جميع شركات الدفع الالكتروني امتلاك موقع للتعافي من الكوارث لضمان الاستمرار بالعمل وعدم انقطاع الخدمات عند حدوث أي خلل أو عطل في النظام.

٩. بلغت قيمة الوسط الحسابي لفقرة (متابعة الشركة فحص مكونات أمن النظام والتأكد من سلامة البيانات) (٢.٧٠) وهي أكبر من قيمة الوسط الفرضي، أي أن اتجاهات إجابات العينة اتجهت نحو المطبق وبنسبة (٧٢.٠٪)، كما بلغت الأهمية النسبية (٨٩.٩٪) وجاءت بالمرتبة العاشرة، لذلك يتطلب الأمر وضع تدابير أمان محكمة لحماية أمن المعلومات وسريتها.

١٠. بلغت قيمة الوسط الحسابي لفقرة (تمتلك الشركة أنظمة فعالة لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب لتجنب العمليات المشبوهة يراعى فيهِ قانون مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب رقم (٣٩) لسنة ٢٠١٥ والتعليمات الصادرة بموجبهِ) (٢.٨٠) وهي أكبر من قيمة الوسط الفرضي، أي أن اتجاهات إجابات العينة اتجهت نحو المطبق وبنسبة (٨٠.٢٪)، كما بلغت الأهمية النسبية (٩٣.٤٪) وجاءت بالمرتبة الرابعة، وهذا يؤكد على ضرورة تطبيق إجراءات صارمة ومفصلة تتوافق مع قانون مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وإدارة مكافحة الاحتيال وتعاون مع الجهات التنظيمية المحلية والدولية.

١١. بلغت قيمة الوسط الحسابي لفقرة (تمتلك الشركة حساب تسوية أو أكثر في البنك المركزي لغرض تسوية المعاملات من خلال نظام التسوية الإجمالي الآني RTGS) (٢,٧٤) وهي أكبر من قيمة الوسط الفرضي، أي أن اتجاهات إجابات العينة اتجهت نحو المطبق وبنسبة (٧٤.٢٪)، كما بلغت الأهمية النسبية (٩١.٤٪) وجاءت بالمرتبة الثامنة، هذا يدل على أهمية امتلاك الحساب كون القيود والتحويلات والمدفوعات الصادرة من خلال النظام نهائية وملزمة لأطرافها وواجبة التنفيذ ولا يجوز الرجوع عند نهاية تسويتها.

١٢. بلغت قيمة الوسط الحسابي لفقرة (تحتفظ الشركة بأموال كافية في حساب التسوية لضمان تمكين التسويات الفورية) (٢.٨٢) وهي أكبر من قيمة الوسط الفرضي، أي أن اتجاهات إجابات العينة اتجهت نحو المطبق وبنسبة (٨٣.٦٪)، كما بلغت الأهمية النسبية (٩٣.٩٪) وجاءت بالمرتبة الثالثة، وهذا يدل على ضرورة امتلاك الأموال لإجراء التسويات اللازمة وحماية حقوق الزبائن.

١٣. بلغت قيمة الوسط الحسابي لفقرة (تضمن الشركة إمتثال جميع أجهزة الدفع خاصتها وأنظمتها مع المواصفات الفنية لنظام الدفع بالتجزئة العراقي بحيث تكون قابلة للتشغيل المتبادل مع جميع أجهزة الشركات) (٢.٨٠) وهي أكبر من قيمة الوسط الفرضي، أي أن اتجاهات إجابات العينة اتجهت نحو المطبق وبنسبة (٨٠.٢٪)، كما بلغت الأهمية النسبية (٩٣.٣٪) وجاءت بالمرتبة

الرابعة، وهذا يدل على ضرورة ترابط أجهزة الدفع الخاصة بالشركات وأنظمتها مع نظام الدفع بالتجزئة العراقي لتبادل الحركات المالية وإجراء عمليات المقاصة والتسوية.

١٤. بلغت قيمة الوسط الحسابي لفقرة (جميع البطاقات التي تصدرها الشركة مقبولة للقيام بعمليات الشراء ومعرفة رصيد السحب النقدي من أجهزة الصراف الآلي ونقاط البيع) (٢.٧٨) وهي أكبر من قيمة الوسط الفرضي، أي أن اتجاهات إجابات العينة اتجهت نحو المطبق وبنسبة (٧٨.٤٪)، كما بلغت الأهمية النسبية (٩٢.٨٪) وجاءت بالمرتبة الخامسة، وهذا يمكن الزبائن من الحصول على كافة خدمات الدفع بسهولة ويسر.

١٥. بلغت قيمة الوسط الحسابي لفقرة (تحتفظ الشركة بالمبالغ المتحصلة من أو لصالح المستخدم لخدماتها لتنفيذ عمليات الدفع عن طريق حساب مفتوح لدى أحد المصارف المجازة من قبل البنك المركزي) (٢.٧١) وهي أكبر من قيمة الوسط الفرضي، أي أن اتجاهات إجابات العينة اتجهت نحو المطبق وبنسبة (٧٣.٦٪)، كما بلغت الأهمية النسبية (٩٠.٥٪) وجاءت بالمرتبة التاسعة، وهذا يؤكد على أهمية الحفاظ على أموال الزبائن وتوفير النقد اللازم لعمليات التسوية.

١٦. بلغت قيمة الوسط الحسابي لفقرة (تقوم الشركة بإيداع أموال الزبائن في حساب منفصل عن حساب الشركة في مصرف أو أكثر) (٢.٦٤) وهي أكبر من قيمة الوسط الفرضي، أي أن اتجاهات إجابات العينة اتجهت نحو المطبق وبنسبة (٧٠.٨٪)، كما بلغت الأهمية النسبية (٨٨.٠٪) وجاءت بالمرتبة الثالثة عشر، وهذا يدل على ضرورة فصل أموال الشركة عن أموال الزبائن.

١٧. بلغت قيمة الوسط الحسابي لفقرة (حساب إيداع أموال الزبائن المنفصل يحتوي على رصيد يساوي أو يفوق مجموع جميع أموال الزبائن) (٢.٦٥) وهي أكبر من قيمة الوسط الفرضي، أي أن اتجاهات إجابات العينة اتجهت نحو المطبق وبنسبة (٦٦.٩٪)، كما بلغت الأهمية النسبية (٨٨.٢٪) وجاءت بالمرتبة الثانية عشر، وهذا لغرض توفير نقد لجميع عمليات الدفع والتحويلات الخاصة بالزبائن ولأغراض التسوية.

١٨. بلغت قيمة الوسط الحسابي لفقرة (توجد لدى الشركة لوائح لقواعد السلوك وتنفيذها والمعاملة الجيدة التي يبديها المشارك تجاه الزبائن ومعالجة الشكوى المقدمة) (٢.٧٠) وهي أكبر من قيمة الوسط الفرضي، أي أن اتجاهات إجابات العينة اتجهت نحو المطبق وبنسبة (٧١.٧٪)، كما بلغت الأهمية النسبية (٨٩.٩٪) وجاءت بالمرتبة العاشرة، وهذا بدورهِ يؤدي إلى زيادة ثقة الزبائن بعمليات الدفع الالكتروني وحل النزاعات حلاً عادلاً وفي وقت معقول.

١٩. بلغت قيمة الوسط الحسابي لفقرة (توجد تعليمات صادرة عن البنك المركزي العراقي لكيفية التعامل مع شكاوى الزبائن بهدف وضع الحلول اللازمة لها ومنع حدوثها مستقبلاً) (٢.٦٤) وهي أكبر من قيمة الوسط الفرضي، أي أن اتجاهات إجابات العينة اتجهت نحو المطبق وبنسبة (٦٦.٣٪)، كما بلغت الأهمية النسبية (٨٨.٠٪) وجاءت بالمرتبة الثالثة عشر، وهذا يؤكد على حرص البنك المركزي في تعزيز ثقة الجمهور في عمليات الدفع الالكتروني والسعي لتحقيق مبدأ الشمول المالي.

٢٠. بلغت قيمة الوسط الحسابي لفقرة (توجد تعليمات تلزم شركات الدفع الالكتروني بالإفصاح عن أسعار الخدمات بشكل سليم وشفاف تجاه الزبائن) (٢.٦٢) وهي أكبر من قيمة الوسط الفرضي، أي أن اتجاهات إجابات العينة اتجهت نحو المطبق وبنسبة (٦٧.٥٪)، كما بلغت الأهمية النسبية (٨٧.٢٪) وجاءت بالمرتبة الخامسة عشر، وهذا يعزز من دور البنك المركزي في توضيح العمولات لخدمات الدفع الالكتروني توضيحاً شفافاً لحماية حقوق الزبائن وضمان التوازن بين تكلفة الخدمة والقيمة المُقدَّمة للزبائن.

٢١. بلغت قيمة الوسط الحسابي لفقرة (تستحصل الشركة موافقة البنك المركزي على تعين وكلائها وتقديم قوائم بأسمائهم وأشعار البنك بأي تغيرات تطرأ عليهم) (٢.٤٧) وهي أكبر من قيمة الوسط الفرضي، أي أن اتجاهات إجابات العينة اتجهت نحو المطبق وبنسبة (٥٦.٥٪)، كما بلغت الأهمية النسبية (٨٢.٢٪) وجاءت بالمرتبة السابعة عشر، وهذا ما يؤكد ضرورة إتباع إجراءات صارمة ومحددة عند توكيل الغير لتقديم هذهِ الخدمة.

٢٢. بلغت قيمة الوسط الحسابي لفقرة (تتعامل الشركة مع مزود خدمة دفع أجنبي) (٢.٤٨) وهي أكبر من قيمة الوسط الفرضي، أي أن اتجاهات إجابات العينة اتجهت نحو المطبق وبنسبة (٥٤.٤٪)، كما بلغت الأهمية النسبية (٨٢.٨٪) وجاءت بالمرتبة السادسة عشر، وهذا يؤكد رغبة الشركة في العمل مع المؤسسات الدولية.

٢٣. بلغت قيمة الوسط الحسابي لفقرة (تقوم الشركة بالإجراءات الفنية والإدارية لضمان سلامة الإجراءات التدقيقية لتشغيل ومراجعة الحسابات وإدارة المخاطر) (٢.٧٥) وهي أكبر من قيمة الوسط الفرضي، أي أن اتجاهات إجابات العينة اتجهت نحو المطبق وبنسبة (٧٨.٧٪)، كما بلغت الأهمية النسبية (٩١.٨٪) وجاءت بالمرتبة السابعة، وهذا يؤكد على أهمية قيام الشركة بتحديث الإجراءات الرقابية بالشـــكل الذي يتلائم مع التطورات التكنولوجية وضـــرورة تطبيق إطار حوكمة مخاطر ملائم يحدد كافة المخاطر الجوهرية ورفع تقارير لضبطها أو تقليلها في الوقت الملائم.

٢٤. بلغت قيمة الوسط الحسابي لفقرة (عينت الشركة مراقب حسابات مجاز ومدرج في نشرة مراقبي الحسابات الصادرة عن مجلس مهنة مراقبة وتدقيق الحسابات لمدة تزيد على (٥) سنوات واستحصلت موافقة البنك المركزي العراقي عليهِ) (٢.٦٩) وهي أكبر من قيمة الوسط الفرضي، أي أن اتجاهات إجابات العينة اتجهت نحو المطبق وبنسبة (٧٠.٥٪)، كما بلغت الأهمية النسبية (٨٩.٦٪) وجاءت بالمرتبة الحادية عشـــر، وهذا يؤكد على أهمية الدور الذي يلعبهُ المدقق في تدقيق تنفيذ عمليات التدقيق والمراجعة الدورية، بالإضافة الى متابعة إمتثال الشركات للضوابط والتعليمات وأطر العمل المتبعة.

٢٥. بلغت قيمة الوسط الحسابي لفقرة (تحتفظ الشركة بسجلات أموال الزبائن والمعاملات لمدة لا تقل عن (٥) سنوات) (٢.٨٣) وهي أكبر من قيمة الوســـط الفرضـــي، أي أن اتجاهات إجابات العينة اتجهت نحو المطبق وبنســـبة (٨٣.٣٪)، كما بلغت الأهمية النســـبية (٩٤.٤٪) وجاءت بالمرتبة الثانية، وهذا يدل على أهمية احتفاظ الشـــركة بســـجلات ذات الصـــلة بالمهمات التشغيلية والإدارية والمالية ومنظمة حسب الأصول بما فيها السجلات الورقية والالكترونية وحسب الاختصاص.

٢٦. بلغت قيمة الوسط الحسابي لفقرة (تصدر الشركة حسابات ختامية وفصلية مصادق عليها من مدقق خارجي) (٢.٧٨) وهي أكبر من قيمة الوســـط الفرضـــي، أي أن اتجاهات إجابات العينة اتجهت نحو المطبق وبنســـبة (٧٩.٦٪)، كما بلغت الأهمية النسبية (٩٢.٦٪) وجاءت بالمرتبة الخامسة، وهذا يدل على أهمية القوائم في تعزيز الثقة لدى الزبائن وزيادة قيمة الشركة في السوق من خلال تقديم قوائم مالية مصادق عليها.

٣-٣ اختبار فرضية البحث :- لإثبات فيما إذا كان هناك دور للمدقق الخارجي في تدقيق عمليات الدفع الالكتروني سنستخدم الاختبار التائي لعينة واحدة وهو اختبار الوسط الحسابي مع الوسط الفرضي ففي حالة معنوية الاختبار يقارن الوسط الحسابي مع الوسط الفرضي فإذا كان الوسط الحسابي أكبر من الوسط الفرضي هذا يعني بأن المعنوية لصالح الوسط الحسابي أي أن تطبيق المحور بالشكل الإيجابي، أما إذا كان الوسط الحسابي أصغر من الوسط الفرضي هذا يعني بأن المعنوية لصالح الوسط الفرضي أي أن تطبيق المحور بالشكل السلبي أي العكسي، ويحسب الوسط الفرضي كما يلي:

الوسط الفرضي = مجموع بدائل المقياس / عدد البدائل

ولاختبار الفرض والذي ينص (يوجد دور للمدقق الخارجي في تدقيق عمليات الدفع الالكتروني) فإن الجدول (٥) يوضح الاختبار التائي لعينة واحدة:

الجدول (٥): الاختبار التائي لعينة واحدة

الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	القيمة التائية المحسوبة	الوسط الفرضي	درجة الحرية	القيمة التائية الجدولية	الدلالة
٢.٧١	٠.٢٢	٥٧.٨٩	٢	٣٢٨	١.٩٧	دال

المصدر: إعداد الباحثان بالاعتماد على نتائج برنامج SPSS.

إذ بلغت القيمة التائية المحسوبة (٥٧.٨٩) وهي أكبر من قيمتها الجدولية عند مستوى دلالة (٠.٠٥) ودرجة حرية (٣٢٨) والبالغة (١.٩٧) وهذا يعني توجد علاقة ذات دلالة إحصائية وبما أن قيمة الوسط الحسابي لهذا المحور (٢.٧١) وهي أكبر من

قيمة الوسط الفرضي والبالغ (٢)، وهذا يعني بأن المعنوية لصالح الوسط الحسابي أي أنهُ يوجد دور للمدقق الخارجي في تدقيق عمليات الدفع الالكتروني على المستوى الكلي، أما على مستوى كل شركة ظهرت النتائج كما في الجدول (٦) وكالآتي:

الجدول (٦): الاختبار التائي لعينة واحدة

إسم الشركة	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	القيمة التائية المحسوبة	درجة الحرية	القيمة التائية الجدولية	الدلالة
العرب للدفع الالكتروني	٢.٦١	٠.٢٨	١١.٢٨	٢٧	٢.٠٥	دال
بوابة العراق الالكترونية للخدمات المالية	٢.٦٤	٠.٢٤	٢٣.٠٧	٧٠	١.٩٩	دال
العالمية للبطاقة الذكية	٢.٧٠	٠.٢١	٣٧.٨٢	١٢٧	١.٩٧	دال
التبادل للدفع الالكتروني والتقنيات المالية المحدودة	٢.٨٢	٠.١١	٢٩.٥٢	١٤	٢.١٥	دال
أربيا العراق للتقنيات المعلوماتية والدفع الالكتروني	٢.٩٧	٠.٠١	٢٧.٠٠	١٠	٢.٢٣	دال
بوابة عشتار للنظم وخدمات الدفع الالكتروني	٢.٨٣	٠.١٤	٢٢.٩١	١٣	٢.١٦	دال
محفظة العراق لخدمات الدفع والتسديد المالي عبر الهاتف النقال والانترنت	٢.٨١	٠.١٥	٣٢.٥٧	٣٤	٢.٠٣	دال
الأموال لخدمات الصيرفة الالكترونية	٢.٦٣	٠.١٩	١٦.٧٦	٢٦	٢.٠٦	دال

المصدر: إعداد الباحثان بالاعتماد على نتائج برنامج SPSS.

من خلال الجدول (٦) نلاحظ الآتي:

١. شركة العرب للدفع الالكتروني: بلغت القيمة التائية المحسوبة (١١.٢٨) وهي أكبر من قيمتها الجدولية عند مستوى دلالة (٠.٠٥) ودرجة حرية (٢٧) والبالغة (٢.٠٥) وهذا يعني توجد علاقة ذات دلالة إحصائية، وبما أن قيمة الوسط الحسابي لهذا المحور (٢.٦١) وهي أكبر من قيمة الوسط الفرضي أي أن المعنوية لصالح الوسط الحسابي وهذا يدل على وجود دور للمدقق الخارجي في تدقيق شركة العرب للدفع الالكتروني.

٢. شركة بوابة العراق الالكترونية للخدمات المالية: بلغت القيمة التائية المحسوبة (٢٣.٠٧) وهي أكبر من قيمتها الجدولية عند مستوى دلالة (٠.٠٥) ودرجة حرية (٧٠) والبالغة (١.٩٩) وهذا يعني توجد علاقة ذات دلالة إحصائية، وبما أن قيمة الوسط الحسابي لهذا المحور (٢.٦٤) وهي أكبر من قيمة الوسط الفرضي، أي أن المعنوية لصالح الوسط الحسابي، وهذا يدل على وجود دور للمدقق الخارجي في تدقيق شركة بوابة العراق الالكترونية للخدمات المالية.

٣. الشركة العالمية للبطاقة الذكية (Q. Card): بلغت القيمة التائية المحسوبة (٣٧.٨٢) وهي أكبر من قيمتها الجدولية عند مستوى دلالة (٠.٠٥) ودرجة حرية (١٢٧) والبالغة (١.٩٧) وهذا يعني توجد علاقة ذات دلالة إحصائية وبما أن قيمة الوسط الحسابي لهذا المحور (٢.٧٠) وهي أكبر من قيمة الوسط الفرضي أي أن المعنوية لصالح الوسط الحسابي، وهذا يدل على وجود دور للمدقق الخارجي في تدقيق الشركة العالمية للبطاقة الذكية.

٤. شركة التبادل للدفع الالكتروني والتقنيات المالية المحدودة: بلغت القيمة التائية المحسوبة (٢٩.٥٢) وهي أكبر من قيمتها الجدولية عند مستوى دلالة (٠.٠٥) ودرجة حرية (١٤) والبالغة (٢.١٥) وهذا يعني توجد علاقة ذات دلالة إحصائية وبما أن قيمة الوسط الحسابي لهذا المحور (٢.٨٢) وهي أكبر من قيمة الوسط الفرضي أي أن المعنوية لصالح الوسط الحسابي، وهذا يدل على وجود دور للمدقق الخارجي في تدقيق شركة تبادل.

٥. شركة أربيا العراق للتقنيات المعلوماتية والدفع الالكتروني: بلغت القيمة التائية المحسوبة (٢٧.٠٠) وهي أكبر من قيمتها الجدولية عند مستوى دلالة (٠.٠٥) ودرجة حرية (١٠) والبالغة (٢.٢٣) وهذا يعني توجد علاقة ذات دلالة إحصائية وبما أن قيمة الوسط الحسابي لهذا المحور (٢.٩٧) وهي أكبر من قيمة الوسط الفرضي أي أن المعنوية لصالح الوسط الحسابي، وهذا يدل على وجود دور للمدقق الخارجي في تدقيق شركة أربيا العراق.

٦. شركة بوابة عشتار للنظم وخدمات الدفع الالكتروني: بلغت القيمة التائية المحسوبة (٢٢.٩١) وهي أكبر من قيمتها الجدولية عند مستوى دلالة (٠.٠٥) ودرجة حرية (١٣) والبالغة (٢.١٦) وهذا يعني توجد علاقة ذات دلالة إحصائية وبما أن قيمة الوسط الحسابي لهذا المحور (٢.٨٣) وهي أكبر من قيمة الوسط الفرضي أي أن المعنوية لصالح الوسط الحسابي، وهذا يدل على وجود للمدقق الخارجي في تدقيق شركة بوابة عشتار.

٧. شركة محفظة العراق لخدمات الدفع والتسديد المالي عبر الهاتف النقال والانترنت: بلغت القيمة التائية المحسوبة (٣٢.٥٧) وهي أكبر من قيمتها الجدولية عند مستوى دلالة (٠.٠٥) ودرجة حرية (٣٤) والبالغة (٢.٠٣) وهذا يعني توجد علاقة ذات دلالة إحصائية وبما أن قيمة الوسط الحسابي لهذا المحور (٢.٨١) وهي أكبر من قيمة الوسط الفرضي أي أن المعنوية لصالح الوسط الحسابي، وهذا يدل على وجود دور للمدقق الخارجي في تدقيق شركة محفظة العراق.

٨. شركة الأموال لخدمات الصيرفة الالكترونية: بلغت القيمة التائية المحسوبة (١٦.٧٦) وهي أكبر من قيمتها الجدولية عند مستوى دلالة (٠.٠٥) ودرجة حرية (٢٦) والبالغة (٢.٠٦) وهذا يعني توجد علاقة ذات دلالة إحصائية وبما أن قيمة الوسط الحسابي لهذا المحور (٢.٦٣) وهي أكبر من قيمة الوسط الفرضي أي أن المعنوية لصالح الوسط الحسابي، وهذا يدل على وجود دور للمدقق الخارجي في تدقيق شركة أموال.

٤. الاستنتاجات والتوصيات

٤-١ الاستنتاجات

في ضوء ما طرحهُ الباحثان في الإطارين النظري والعملي تبلورت عدد من الاستنتاجات وكالآتي:

١. تبين للباحثان من خلال زيارتها لشركات الدفع الالكتروني بوجود ضعف في بعض الكوادر المحاسبية والرقابية الموجودة لديهم.

٢. عدم قيام إدارات شركات الدفع الالكتروني بمراجعة السياسات والإجراءات اللازمة وتحديثها لمواكبة المخاطر التي تواجهها.

٣. يؤدي إمتثال شركات الدفع الالكتروني للقوانين والتشريعات النافذة إلى نجاح عملية التدقيق وتحقيق أهدافها في حماية نظام الدفع الالكتروني والحفاظ على الاستقرار المالي.

٤. عدم امتلاك بعض شركات الدفع الالكتروني لموقع التعافي من الكوارث وإجراءات الاستمرار بالعمل وحماية سرية العمل في حالة تعطل أي مكون من مكونات النظام.

٥. قلة الثقافة والوعي المصرفي والمعرفة التقنية بوسائل الدفع الالكتروني في العراق نتيجة الحاجز النفسي والتخوف من عمليات الدفع الالكتروني وما يرافقها من أخطاء ومشاكل والقرصنة الالكترونية.

٦. عدم قيام بعض من شركات الدفع الالكتروني من التحقق من زبائنها عبر استمارة إعرف زبونك (KYC) عند تسجيل الزبائن فيها المنصوص في قانون مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب رقم (٣٩) لسنة ٢٠١٥.

٧. يوجد دور فعال للمدقق الخارجي في تدقيق شركات الدفع الالكتروني العاملة في العراق.

٤-٢ التوصيات:- استكمالاً للمتطلبات المنهجية، وفي ضوء الإطار النظري والعملي وما توصل إليهِ البحث من استنتاجات، وجد الباحثان أنهُ من المفيد تقديم التوصيات الآتية:

١. على شركات الدفع الالكتروني توفير الدورات وورش العمل الخاصة لرفع كفاءة كادر العمل وزيادة الوعي باستخدام أنظمة الدفع الالكتروني.

٢. ضرورة قيام شركات الدفع الاكتروني بتحديث كافة السياسات والأنظمة المتبعة عند حدوث أي تغير في بيئة العمل لمواكبة المخاطر.

٣. يتطلب من شركات الدفع الالكتروني القيام باستحداث وحدة إدارية متخصصة بإدارة المخاطر الالكترونية وتكون مسؤولة عن الإشراف والمراقبة لأنظمة الدفع الالكتروني والتأكد من إمتثالها لكافة القوانين والتشريعات وتوفير الحماية والسرية للأنظمة المطبقة ومعالجة الأخطاء والأعطال الفنية التي ترافقها ومشاكل الانترنت والقرصنة والاختراق.

٤. ضرورة إحتفاظ شركات الدفع الالكتروني بنسخ إحتياطية من الأنظمة والبرامج والملفات الالكترونية ضمن خطة خارج مركز العمل.

٥. ينبغي على شركات الدفع الالكتروني أن تقوم بحملة تسويقية لزيادة الوعي المصرفي لدى شرائح المجتمع بعمليات الدفع الالكتروني والخدمات التي تقدمها والمزايا التي تحققها ومنح الحوافز المادية والمعنوية للموظفين لتشجيعهم على عملية التسويق.

٦. يتطلب من شركات الدفع الالكتروني الإحاطة بإجراءات الحماية والوقاية من مخاطر عمليات غسل الأموال من خلال إعتماد استمارة إعرف زبونك وملئ كافة التفاصيل المطلوبة فيها.

٧. ضرورة إكتساب المدقق الخارجي المعرفة والمهارات اللازمة حول هذه العمليات ليكون قادر على تدقيق المعاملات الالكترونية لأن معظم أدلة التدقيق قد تكون متاحة فقط بشكل الكتروني.

References

١. جيلالي، دربال ومحمد، مولاي ملياني، ٢٠٢٣، دور التدقيق الداخلي في تحسين مهمة المدقق الخارجي، مذكرة مُقدَّمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي في علوم مالية ومحاسبة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة بلحاج بوشعيب–عين تموشنت، الجزائر.

٢. الحسيني، زهراء هادي معلة، ٢٠١٩، تفعيل القطاع المصرفي في ظل استخدام أنظمة الدفع الالكتروني في العراق، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة بغداد.

٣. الطفيلي، محمد حمزة يوسف، ٢٠٢٣، أثر وسائل الدفع الالكترونية على بعض متغيرات الاقتصاد الكلي – تجارب دول مختارة مع الاشارة للعراق، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة كربلاء.

٤. فرح، أمينة وبلقاسم، دعاء، ٢٠٢٣، دور الدقيق في الكشف والابلاغ عن الغش والأخطاء بالقوائم المالية للمؤسسات الاقتصادية / دراسة ميدانية: ملبنة سيدي خالد – تيارت –، مذكرة مُقدَّمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي في علوم مالية ومحاسبة وجباية معمقة، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية، جامعة إبن خلدون_تيارت_، الجزائر.

٥. قزيز، عبدالحفيظ وسقراوي، مرزوق، ٢٠٢٠، دور التدقيق الخارجي في تحقيق موثوقية المعلومات المحاسبية / دراسة ميدانية، مذكرة مُقدَّمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي في علوم مالية ومحاسبية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر.

٦. الكرافي، خالد عزيز والجويجاتي، أوس فخر الدين أيوب، ٢٠٢٣، تطور استخدام وسائل الدفع الالكتروني وأثرها على الناتج المحلي الإجمالي لدول الخليج العربي للفترة (٢٠١١–٢٠٢٠)، مجلة تنمية الرافدين، المجلد (٤٢)، العدد (١٣٨)، الصفحات (١٩٤–٢٢١)، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة الموصل.

٧. محمد، سالي كاظم علي وعبدالرحمن، فؤاد يوسف، ٢٠٢٢، أنظمة الدفع الالكترونية وتأثيرها في كفاءة الأداء المصرفي، مجلة العلوم المالية والمحاسبية، المجلد (٢)، العدد (٧)، الصفحات (١٥٧–١٨٦).

٨. محمد، شذى كريم وعبدالكريم، محمد حسن، ٢٠٢٣، أثر مراقب الامتثال في الرقابة على أدوات الدفع الالكتروني / بحث تطبيقي، مجلة دراسات محاسبية ومالية، المجلد (١٨)، العدد (٦٢)، الصفحات (٥١–٦٤)، جامعة بغداد.

٩. نظام خدمات الدفع الالكتروني للأموال رقم (٢) لسنة ٢٠٢٤.

10. Dhawale, Sarita & Pawar, Sudarshan Ashokrao, 2023, Digital Business.
11. Fatonah, S. & Yulandari, A. & Wibowo, F. W., 2018, A Review of E-Payment System in E-Commerce, Journal of Physics: Conference Series,
12. Hasan, Majid Gazi & Atshan, Ali Awadh & Abd, Waad Hadi, 2023, The Impact of the Relationship between Supervisors of Commercial Banks and the Work of the External Auditor, a Study According to the International Auditing Standard (1004), Journal of Corporate Finance Management and Banking System, Vol. (3), No. (3), pp. (14-28).
13. Khan, Burhan Ul Islam & Olanrewaj, Rashidah F. & Baba, Asifa Mehraj & Langoo, Adil Ahmad & Assad, Shahul, 2017, A Compendious Study of Online Payment Systems: Past Developments, Present Impact, and Future Considerations, International Journal of Advanced Computer Science and Applications, Vol. (8), No. (5), pp. (256-271).
14. Lanny, Lanny & Utami, Wiwik, 2023, Study on Early Detection of Potential Financial Statement Fraud: External Auditors' Judgement Perspective, Faculty of Economics, Universitas Mercu Buana, Jakarta, Indonesia.
15. Mohlala, Mowele & Grochalska, Joanna & Gororo, Martin & Arde, Atilla, 2018, External Audit Arrangements at Central Banks.
16. Okechukwu, Okonkwo & Ene, Emmanuel Chukwuemeka, 2023, Effect of Auditor's Independence on Audit Quality of Quoted Consumer Goods Companies in Nigeria, Proceedings of the 7th Annual International Academic Conference on Accounting and Finance Disruptive Technology: Accounting Practices, Financial and Sustainability Reporting.

17. Sujith, T. C. & Julie, C. D., 2017, Opportunities and Challenges of E- Payment System in India, International Journal of Scientific Research and Management (IJSRM), Vol. (5), Issue (9), pp. (6935-6943).